

عام ٢٠١٠. ويسلط العدد هذا من النشرة الاقتصادية الضوء على نماذج مختلفة من صناديق الثروة السيادية التي أنشأت في بلدان عدة، وذلك بهدف استخلاص الدروس المستفادة من الخبرات ذات الصلة، والتنبه إلى بعض العوائق التي من الممكن تفاديها، واستخراج التوصيات الأولية التي قد تساعد لبنان على إنشاء الصندوق المذكور آنفاً. ومن أهم التوصيات التي يمكن اعتبارها في مرحلة التصميم: (أ) دمج متكامل مع الموازنة؛ (ب) بعض المرونة في الإجراءات التنفيذية؛ (ج) تقادي (أو الحد من) تخصيص نفقات إضافية من خارج الموازنة؛ (د) التكامل مع الاستراتيجية الوطنية للاستثمار؛ و(هـ) اعتماد الشفافية والمساءلة.

٦. إن ضعف قاعدة البيانات في لبنان يشكل عائقاً أمام إعداد التحليلات الاقتصادية، مما يؤثر سلباً على صناعة القرار. ويهدف معالجة الأمر، لقد قام خبراء البنك الدولي بوضع مؤشرين للنشاط الاقتصادي في لبنان: مؤشر تزامني ومؤشر استباقي. وقد كشف هذان المؤشران، اللذان يرتكزان على المنهجية المتبعة من قبل مكتب الدراسات الاقتصادية الأميركية (NBER) وشركة الدراسات الاقتصادية الأميركية (Conference Board)، عن خصائص إحصائية واعدة قد تتحول إلى مؤشرات تزامنية واستباقية للاقتصاد اللبناني (بموجب سنة مسبقة). وبناءً على هذه المؤشرات، من المتوقع أن يسجل نمو الناتج المحلي الإجمالي نسبة ٢,٢ بالمئة في العام ٢٠١٢، و٩,٠ بالمئة في ٢٠١٣. أما نسبة النمو في العام ٢٠١٤ فمن المتوقع أن تبلغ ١,٥ بالمئة. وبالإضافة إلى درجة كبيرة من الدقة، يتميز هذان المؤشران بترددية عالية (على نحو شهري) وهما متوفران بفارق زمني صغير نسبياً (من ٢ إلى ٣ أشهر)، مما يجعلهما مناسبين للتحليل الاقتصادي، وللمستثمرين، ولصانعي القرار على حد سواء. وبالمقارنة مع مؤشر المصرف المركزي التزامني، يكشف مؤشر البنك الدولي عن تباطؤ في النشاط الاقتصادي خلال الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠١٣، وإذا ما استمر الوضع على حاله خلال الأشهر الباقية، سوف يتطلب ذلك موقفاً مختلفاً في السياسة النقدية التي تركز على المؤشر التزامني للمصرف المركزي. ويبرز هذا المثال الضرورة الملحة لوضع المؤشرات المناسبة التي تضمن الدقة الزمنية، والجودة، والترددية العالية في تطبيق السياسات النقدية.

الملخص التنفيذي

الضرائبية. كما شهدت النفقات انخفاضاً ملحوظاً في معدل الإنفاق الجاري (حيث تضاعف أثر تسوية الكلفة المعيشية التي بادرت بها الحكومة عام ٢٠١٢). أما ارتفاع الإنفاق الرأسمالي فساعد جزئياً في إعادة التوازن. من المتوقع أن يؤدي الاتساع الحاصل في العجز، بالتزامن مع ضعف في النمو، إلى دفع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو الأعلى في العامين ٢٠١٣ و٢٠١٤. ومن الجانب النقدي، تبنى مصرف لبنان المركزي سياسات نقدية توسعية لدعم الاقتصاد، وقد نجح في الحفاظ على الثقة في الليرة اللبنانية. فقد ارتفعت نسبة الدولار بشكل ضئيل، أي بنسبة ١,٣ نقطة مئوية، خلال العام ٢٠١٣. وساعد الموقف المحافظ في أنظمة القطاع المالي، والنهج المتبع في ما يخص القطاع المصرفي الخاص، في الحفاظ على رسملة ومرونة القطاع المصرفي المحلي، على الرغم من تباطؤ النمو وانخفاض مستوى التصنيف الائتماني للمصارف من قبل وكالات التصنيف الدولية. وواصل التفاوت الكبير بين أسعار الفائدة المحلية والدولية على تحفيز تدفقات الودائع إلى القطاع المصرفي، مما أدى إلى اتساع حجم الودائع في المصارف اللبنانية وخلق عازل متين للحد من الصدمات.

٤. بالرغم من بعض التطورات الإيجابية على المستوى السياسي في لبنان، تشكل تداعيات الصراع في سوريا، والوضع السياسي غير المستقر، والتدهور في الأوضاع الأمنية تحديات جسيمة وتدفع بميزان المخاطر إلى التذني. يعتبر تشكيل حكومة جديدة في شباط/ فبراير ٢٠١٤ تطور إيجابي للاقتصاد اللبناني. وتبقى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية من الاستحقاقات التي سوف يواجهها لبنان خلال العام الحالي، بيد أن الغموض يسود حول إجراء الانتخابات المذكورة في الوقت المحدد. كما أن تداعيات الأزمة السورية تستمر بفرض عبئها على النمو الذي من المتوقع أن يسجل نسبة دون مستوى قدرات لبنان على المدى القريب. ومن المتوقع أن يبلغ النمو نسبة ١,٥ بالمئة في العام ٢٠١٤، ذلك في ظل افتراض إيجاد الحلول السريعة لتحقيق الاستقرار السياسي وبيروز بواحد تحسن، ولو ضئيل، في الوضع الأمني. إن ميزان المخاطر في ما يخص توقعاتنا بالنسبة إلى النمو يتجه نحو التذني. وفي هذا السياق، تتباطأ المبادرات الإصلاحية في ما يخص إعادة تصويب الاستمرارية المالية، ومعالجة العوائق المتعلقة بالبنى التحتية، وتطوير القطاع الخاص، وخلق فرص العمل.

٥. وبما أن لبنان يتطلع إلى استكشاف حقول واسعة من مادة الهيدروكربون (النفط والغاز)، فقد بدأت الجهات المعنية بتصميم إطار مؤسسي لإدارة تلك الموارد، منها إنشاء صندوق الثروة السيادية تطبيقاً لشروط قانون النفط والغاز الذي وضع

١. يواجه لبنان تحديات جدية بسبب الأوضاع الأمنية غير المستقرة وتداعيات الصراع المستمر في سوريا التي عرضت البلد إلى مخاطر حادة إنسحبت على الوضع السياسي الداخلي الذي كان يعاني أصلاً من بعض الاضرابات المتعلقة بالوضع السائد في المنطقة. فقد تزايدت الحوادث الأمنية على نطاق واسع وأدى الوضع الأمني غير المطمئن إلى إضعاف ثقة المستهلك والمستثمر على حد سواء، مما انعكس سلباً على قطاع السياحة الذي يُعتبر من أهم العوامل المساهمة في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. كما يستمر تدفق اللاجئين السوريين إلى لبنان، حيث بلغ عدد اللاجئين المسجلين رسمياً ما يقارب المليون (أي ٦,٦ بالمئة من إجمالي عدد سكان لبنان ما قبل الأزمة)، مما يفرض تحديات هائلة على القطاع المالي والصحي والتربوي.

٢. إن تلك التداعيات، إضافة إلى الجمود السياسي الطويل، أفضت إلى أعباء ثقيلة أثرت سلباً على النشاط الاقتصادي في لبنان. يُقدر نمو الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي بـ ٩,٠ بالمئة في العام ٢٠١٣ (بناءً على المؤشر التزامني والمؤشر الاستباقي اللذين أعدهما البنك الدولي مؤخراً). يُشار إلى أن هذه النسبة هي أدنى من نسبة النمو المسجلة عام ٢٠٠٦ (أي خلال فترة الصراع مع إسرائيل) والتي بلغت ١,٦ بالمئة آنذاك. كما سجل النشاط الاقتصادي في العام ٢٠١٣ الأداء الأسوأ له منذ العام ١٩٩٩. كما تأثر الوضع الاقتصادي بالفراغ الحكومي الذي استمر ١٠ أشهر عقب استقالة رئيس الوزراء نجيب ميقاتي، مما انعكس بشكل سلبي على ثقة الحكومة وقدرتها على معالجة التحديات الملحة. أما نسبة التضخم فأنحسرت بسبب تراجع التأثير الناتج عن قرار زيادة الرواتب لموظفي القطاع العام سنة ٢٠١٢، بالإضافة إلى انخفاض الضغط على الطلب الكلي. وبقي ميزان المدفوعات على عجزه للسنة الثالثة على التوالي (٥,٢ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٣)، حيث أدى التدهور الأمني إلى تقليص إيرادات قطاع السياحة والاستثمارات بشكل كبير.

٣. أدت صعوبة البيئة السياسية والأمنية إلى تعقيد عملية وضع القرارات على صعيد الاقتصاد الكلي، لكن القطاع المصرفي حافظ على صلابته. فمن الناحية النقدية، اتسع العجز إلى نسبة ٩,٥ بالمئة من الناتج الإجمالي المحلي في العام ٢٠١٣، ويعود ذلك بالأغلب إلى إنخفاض حاد في الإيرادات (بنسبة نقطة مئوية واحدة)، وقد انخفضت النفقات بنسبة متواضعة (٢,٠ نقطة مئوية). أما تدني نسبة النفقات فهو ناتج عن الضعف الحاصل في جباية الضرائب (وبالأخص الضرائب المفروضة على الرواتب والأرباح، وضريبة القيمة المضافة، ورسوم التنغ) والإيرادات غير